



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY



التقرير السنوي لعام 2018

أداء بورصة الكويت خلال السنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018

إعداد:

إدارة البحوث والدراسات

قطاع مينا للاستثمارات المسعرة



للاستفسار عن محتوى التقرير، الرجاء الاتصال بالمسؤولين:

عمرو سرحان، CFA

مساعد نائب الرئيس
إدارة المحافظ الاستثمارية
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 2226 6666
amros@nic.com.kw

فيصل حسين

مساعد مدير
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 2226 6666
faisalh@nic.com.kw

حسام أحمد

محلل تقني أول
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: +965 2226 6666
husama@nic.com.kw



المحتويات

الصفحة

4	تحليل نشاط بورصة الكويت
5	نشاط بورصة الكويت
9	مؤشرات القطاعات
10	نشاط السوق الأول
11	نشاط السوق الرئيسي
13	التحليل التقني لبورصة الكويت
16	ملخص نشاط الأسواق الخليجية



تحليل نشاط بورصة الكويت



نشاط بورصة الكويت

اختتمت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2018 على تباين في أداء مؤشراتاتها وذلك مقارنة مع سعر التأسيس الذي تم العمل به مع مطلع شهر أبريل الماضي، حيث ارتفعت مؤشرات السوق العام والسوق الأول بنسب بلغت 1.6% و5.3% على التوالي، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بمعدل 5.2%. تراجع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بنسبة 26.9% إلى 16.8 مليون د.ك. بالمقارنة مع 22.9 مليون د.ك. خلال عام 2017. كما تراجع المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 56.8%.

تراجع المعدل اليومي لقيمة
الأسهم المتداولة خلال عام 2018
بنسبة 26.9%

العديد من المتغيرات والتطورات في البيئة التشغيلية لبورصة الكويت وأمور فنية أخرى حدثت خلال هذا العام، هذه التغيرات أفرزتها الحاجة العملية لكي يصبح السوق الكويتي في مصاف الأسواق الناشئة، وهو أمر قد تم تحقيقه وملاسته من خلال نجاح بورصة الكويت في عام 2018 من الدخول والانضمام رسمياً إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية من خلال مرحلتين، بالإضافة إلى إعلان شركة مورغان ستانلي (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019، وإعلان مؤسسة ستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق عن ترقية السوق الكويتي كسوق ناشئ اعتباراً من سبتمبر 2019، إشارة منها وتأكيداً على جدارة بورصة الكويت. لذا نستطيع أن نطلق مجازاً تعبير سنة الحصاد لبورصة الكويت في عام 2018.

شهدت بورصة الكويت خلال الشهور الأولى من عام 2018 مجموعة من العوامل والمحفزات الإيجابية التي انعكست بشكل مباشر على أداء البورصة، فقد نجحت المؤشرات الوزنية والسعرية - المعمول بها سابقاً - في تحقيق مكاسب سوقية خلال شهري يناير وفبراير على التوالي، وذلك بالتزامن مع ارتفاع شهية المتداولين وزيادة جرعة التفاؤل تجاه النتائج السنوية للشركات المدرجة وتوزيعاتها، مما ساعد على استحواد الأسهم القيادية على النصيب الأكبر من إجمالي التداولات مع وجود بعض النشاط المضاربي على بقية الأسهم سواء المتوسطة أو الصغيرة. لكن المشهد تغير قليلاً في شهر مارس، حيث حافظت المؤشرات الوزنية على مكاسبها، في حين تراجع بشكل فردي المؤشر السعري، وذلك بعد توجه أنظار المستثمرين نحو الأسهم القيادية والتشغيلية دون غيرها تزامناً مع انطلاق قطار اجتماع الجمعيات العمومية للشركات وإقرارها للتوزيعات المقترحة، إلى جانب إعلان شركة فوتسي راسل على خطوات ومراحل دخول بورصة الكويت ضمن مؤشرها للأسواق الناشئة الثانوية والتي تم العمل بها رسمياً في شهري سبتمبر وديسمبر من عام 2018.

مؤشرات بورصة الكويت

منذ التأسيس	31-Dec-18	(نقطة)
▲	1.6%	5,080
▲	5.3%	5,267
▼	-5.2%	4,739

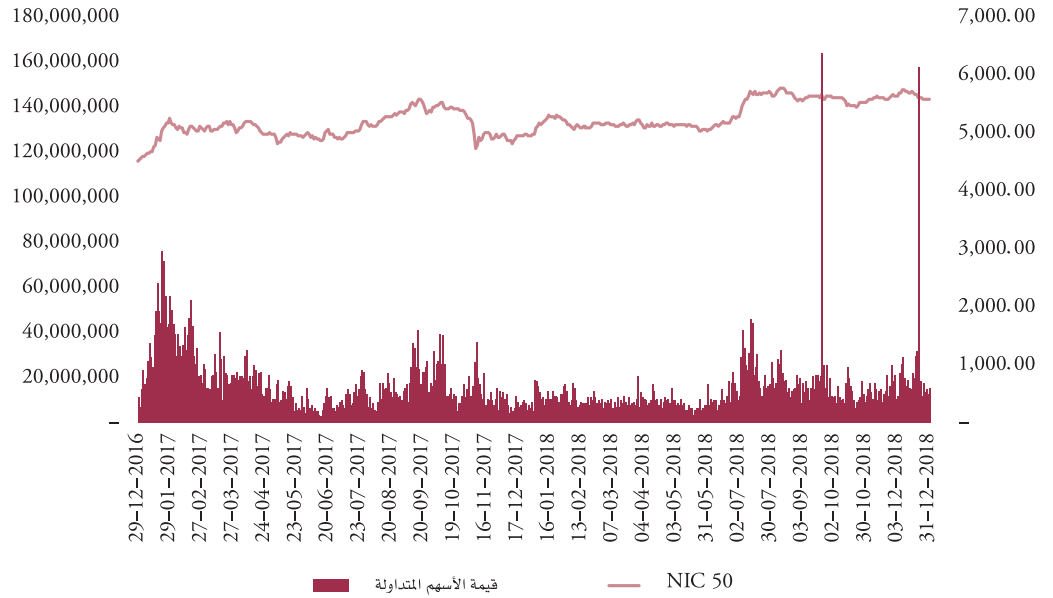
* ع. س. : عائد سعري

* ملاحظة: نسبة التغير عن تاريخ تأسيس المؤشر في 1 أبريل 2018

متغيرات السوق العام

نسبة التغير	31-Dec-18	
▼	-56.8%	المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)
▼	-26.9%	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)

* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول للمؤشر العام استحدثت في تاريخ 1 أبريل 2018



ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 بناءً على أكبر خمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز NIC50.

ومع بداية الربع الثاني بدأت بورصة الكويت بالعمل بنظام تقسيم السوق للشركات المدرجة به إلى الأسواق الثلاثة وذلك وفق معايير معينة (أبرزها القيمة السوقية ومعدل السيولة) لتلبي احتياجات السوق الكويتي من تطوير وتدفع به نحو الارتفاع. شهد السوق مرحلة تراجع ملحوظة نسبياً خلال شهري أبريل ومايو ليخسر مؤشر السوق العام ما يقارب 269 نقطة من مستوى تأسيسه (5,000 نقطة) ويصل إلى مستوى 4,731.4 نقطة بتاريخ 24 مايو 2018، أي أن السوق تراجع بنسبة 5.4% مع انخفاض نشاط تداولات السوق، حيث وصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال شهري أبريل ومايو ما يقارب 10 مليون د.ك.

شهد عام 2018 إدراج وحيد فقط،
تمثل في إدراج شركة المتكاملة
القابضة ضمن شركات السوق
الأول بتاريخ 15 يوليو 2018

برأينا أن العديد من العوامل قد اجتمعت في ذات التوقيت لتعكس أثرها على طبيعة التداولات خلال هذه الفترة، حيث أبدى اتجاه المتداولين في البورصة الكويتية نحو المزيد من الترقب والعزوف النسبي عن التداول بدليل تراجع مستويات السيولة وأحجام التداول، ويأتي هذا الأمر كرد فعل طبيعي لسببين رئيسيين أولاً كحركة تصحيحية للسوق بعد المكاسب التي حققها خلال الربع الأول، والعامل الثاني هو حداثة منظومة التداول الجديدة والتي لم تستوعب بشكل تام من قبل المتداولين في بداية تطبيقها. كما يمكننا أن نشير إلى أن دخول مواسم الإجازة الصيفية وشهر رمضان المبارك عامل آخر ساهم في تراجع نشاط السوق بشكل عام.

ولعل هنا يجب أن نسلط بعض الضوء على عملية تقسيم بورصة الكويت وطرح تساؤل هل عملية التقسيم شكلت حلاً شاملاً لمعضلة تراجع السيولة التي عانى منها السوق في السنوات السابقة؟ برأينا أن البورصة الكويتية بكيانها الجديد وهيئة أسواق المال والأطراف ذات الصلة استطاعوا أن ينفذوا سلسلة من الإصلاحات لتطوير السوق، والتي كان من ضمنها تقسيم السوق، إلا أن مثل هذا الإجراء يعد كخطوة ثانوية تضمن تعزيز مستويات السيولة إلى حد ما - فما زال السوق يعاني من مؤشرات تركز سيولة السوق في عدد قليل من الشركات - عشرة شركات شكلت سيولتها ما يقارب 69% من إجمالي السيولة في عام 2018 وعدم تحسن عمق السوق بشكل ملحوظ في نفس الوقت - بينما يكمن الحل الأساسي في شقين، الأول يتمثل في طرح أدوات ومنتجات استثمارية جديدة ومهمة خاصة للاستثمار المؤسسي المحلي والأجنبي، مثل البيع على المكشوف، وصناع السوق، والعقود المستقبلية وأدوات أخرى، حيث أن تنويع الأدوات يمكن المستثمرين من تنويع إستراتيجياتهم، وزيادة نشاط التداول في السوق. أما الشق الآخر فهو مرتبط بالتنمية الاقتصادية وتنشيط بيئة الأعمال وزيادة حصة القطاع الخاص من المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والعمل على إدراج هذه الشركات ضمن السوق المحلي، حيث شهد عام 2018 إدراج وحيد فقط، تمثل في إدراج شركة المتكاملة القابضة ضمن شركات السوق الأول بتاريخ 15 يوليو 2018، ويعتبر هذا الإدراج باكورة إدراج الشركات العائلية في البورصة الكويتية، وأول إدراج في البورصة منذ شهر يونيو 2015.



أهم الأحداث المرتقبة خلال عام 2019 والتي تعمل في نفس هذا الاتجاه من تطوير كفاءة السوق، حدثين رئيسيين، الحدث الأول مرتبط بعملية تنفيذ بورصة الكويت للمرحلة الثالثة من مشروع تطوير السوق المنتظر تدشينه في مارس المقبل، تتضمن الكثير من المتغيرات التي ينتظر أن يكون لها أثر إيجابي على منظومة السوق بشكل عام خصوصاً سيولة السوق. أما الحدث الثاني فهو مرتبط بعملية خصخصة البورصة حيث قامت هيئة أسواق المال باعتماد الإجراءات التي ستتبعها في تلقي المطارييف المغلقة الخاصة بالمزايدة على حصة المشغل العالمي للبورصة سواءً كان منفرداً أو بالتحالف مع شركات محلية في ظل برنامج الخصخصة وما شهده من تمديد للجدول الزمني لغاية فبراير 2019، وهو الأمر الذي يعمل على دخول مشغل عالمي للبورصة يزيد من كفاءة البيئة التشغيلية للسوق المحلي.

باتت البورصة الكويتية على مشارف الترقية والانضمام لمؤشر (MSCI) بوزن جيد يتيح المجال أمام سيولة خارجية جديدة تقدر بنحو ملياري دولار أمريكي

نعتقد أن مثل هذه التغيرات التي نأمل في تحقيقها خلال عام 2019، تكون بورصة الكويت قد استوفت معظم المتطلبات المباشرة المرتبطة بأسواق المال أمام وكالات التصنيف العالمية. لا سيما وأن وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت قد أعلنت في منتصف شهر ديسمبر 2018 عن موافقتها بالسماح للمستثمرين غير الكويتيين بزيادة نسب التملك في البنوك الكويتية دون تحديد سقف لهذه الملكية، كما أعلنت أن هذه الموافقة مشروطة بموافقة بنك الكويت المركزي، في حال تجاوزت ملكية المستثمر الأجنبي 5% من رأسمال البنك. برأينا هذه الموافقة تشكل خطوة إيجابية سوف تعزز من جاذبية بورصة الكويت للاستثمارات الأجنبية، خصوصاً بعد إعلان شركة مورغان ستانلي (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019، والتي أفادت بأنها كانت أهم وآخر الملاحظات المرصودة، مما يعني أن البورصة الكويتية باتت على مشارف الترقية والانضمام لمؤشر (MSCI) بوزن جيد يتيح المجال أمام سيولة خارجية جديدة تقدر بنحو ملياري دولار أمريكي.

وبالرجوع إلى أداء السوق خلال الربع الثالث، تغير المشهد كلياً، حيث شهدت البورصة نشاطاً إيجابياً كبيراً، كنا قد فقدناه منذ النصف الثاني من العام 2017، ويمكننا القول أن السوق شهد زخماً شرائياً وشهية استثمارية طالت كافة أسهم السوق الأول، وشريحة من الأسهم المتوسطة والصغيرة أيضاً، لينجح المؤشر في التعافي بشكل كبير ويدخل مرحلة جديدة من الصعود على كافة المستويات سواء على مستوى معدل قيم وأحجام التداولات، أو بالنسبة للمؤشر نفسه، حيث سجل المؤشر العام خلال تداولات شهر يونيو وحتى أوائل شهر أغسطس سلسلة صعود مستمرة، دفعت بالمؤشر إلى تحقيق مكاسب سوقية بلغت 11.7%، أي بمقدار 556 نقطة، حيث نجح المؤشر العام - تحديداً في تاريخ 8 من شهر أغسطس 2018 - من تسجيل أعلى مستوى له عند 5,287 نقطة، كما نجح مؤشر السوق الأول في ذات التاريخ من تسجيل أعلى مستوى له عند 5,466 نقطة. ولعل تواجد العديد من المحفزات والعوامل الإيجابية في ذات التوقيت كان لها أثرها وانعكاسها على طبيعة ونشاط التداولات خلال الفترة، يأتي في مقدمة هذه المحفزات والذي عزز من انتعاش البورصة، هو الاقتراب الزمني لموعد الانضمام الرسمي لبورصة الكويت ضمن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة، وهو ما سيصاحبه المزيد من التدفقات النقدية للبورصة بنحو يفوق 500 مليون دولار أمريكي خلال المرحلة الأولى، و إعلان شركة مورغان ستانلي (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019، إلى جانب النتائج المالية النصف السنوية المشجعة للعديد من الشركات المدرجة خصوصاً من قطاع البنوك. ومن الطبيعي أن يعقب هذا الصعود الكبير عمليات جني أرباح، وهو ما تعرض له المؤشر منذ منتصف شهر أغسطس وحتى نهاية الربع الثالث، حيث دخل المؤشر العام في موجة تصحيح دفعت بالمؤشر إلى الهبوط من مستوى 5,287 نقطة إلى مستوى 5,128 نقطة، فاقدًا بذلك نحو 159 نقطة، أي تراجع بنسبة 3% مع إقفال نهاية شهر سبتمبر.

خلال الربع الثالث، شهد السوق زخماً شرائياً وشهية استثمارية طالت كافة أسهم السوق الأول، وشريحة من الأسهم المتوسطة والصغيرة

وفي بداية الربع الرابع استمرت عمليات التصحيح وجني الأرباح من قبل المتداولين، كما أن انحسار المحفزات في تلك الفترة عزز من مواصلة المؤشر رحلة الهبوط بشكل واضح مسجلاً أدنى مستوى له خلال الفترة عند 4,980 نقطة في تاريخ 22 من شهر أكتوبر 2018، متراجعاً بذلك دون مستوى التأسيس عند 5,000 نقطة، خاسراً كافة المكاسب التي حققها منذ نهاية شهر مايو الماضي، ومع أن هذا الهبوط كان مؤلماً لبعض الشيء، لكنه كان مستحقاً، حيث أن رحلة صعود المؤشر من مستوى 4,731 نقطة تقريباً في أواخر شهر مايو الماضي وحتى مستوى 5,287 نقطة المسجلة في أوائل شهر أغسطس، لم يتخللها أي عمليات تصحيح واضحة، ناهيك عن التوترات الجيوسياسية سواء الإقليمية أو العالمية التي أُلقت بظلالها على المناخ الاستثماري العام في السوق، ومع كل ذلك لم يدم الهبوط طويلاً، حيث نجح المؤشر العام بعد ذلك في التماسك واستعادة الزخم الشرائي مرة أخرى، وهو ما دفع بالمؤشر إلى تسجيل سلسلة جديدة من المكاسب، ثم جاءت مرحلة التصحيح وجني الأرباح مرة أخرى عقب هذا الصعود في منتصف شهر ديسمبر.



ولعل إلقاء الضوء على أهم الأحداث والتغيرات الاقتصادية يشكل أمراً هاماً في قراءة الوضع الاقتصادي المحلي وأثره على أداء بورصة الكويت، بدايةً النظر يكون على حركة أسعار أسواق النفط الخام وآثارها الاقتصادية، حيث أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط (تشكل ما يقارب 90% من إيرادات الدولة). وهنا لا بد من الإشارة إلى أمرين، الأول هو أن اتفاق الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، ومنتجو النفط غير الأعضاء بالمنظمة، على تمديد تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية 2018، خلال اجتماعهم الذي عقد نهاية شهر نوفمبر 2017، في محاولة منهم للتخلص من إزالة تخمة المعروض العالمي من الخام، وقد تم تجديد هذا الاتفاق في اجتماعهم الأخير الذي عُقد في السادس من شهر ديسمبر 2018 بتخفيض الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا اعتباراً من بداية العام القادم، على أن يتم مراجعة هذا التخفيض في شهر مارس المقبل وهو أمر يؤثر في مستويات قوى العرض للنفط الخام، والتي تعمل على استقراره على المدى القصير والمتوسط، والأمر الآخر إن الصراعات الجيوسياسية في العالم والحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين باتت عوامل تؤثر على قوى الطلب والعرض في نفس التوقيت تعمل على عدم توازن أسعار النفط بين الفترة والأخرى. فقد تراجع سعر النفط الكويتي إلى مستويات دون 53 دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2018 وذلك بعد أن وصل إلى مستويات قياسية تجاوزت 80 دولار أمريكي في بداية شهر أكتوبر 2018، وبمعنى آخر فإن الأداء السلبي للنفط الكويتي خلال نهاية العام، قد محى كافة مكاسبه التي حققها منذ بداية العام. بناءً على المعطيات السابقة بلغ معدل سعر البرميل 54.2 دولار أمريكي للسنة المالية السابقة 2018/2017 وتسجيل الموازنة العامة عجزاً فعلياً بلغ 3.2 مليار د.ك قبل استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة بانخفاض 29.5% عن السنة المالية 2017/2016، و50% عن الموازنة التقديرية. بينما يتوقع أن يكون هناك تحسن أكبر في بند الإيرادات النفطية للسنة المالية 2019/2018 خصوصاً مع ارتفاع معدل أسعار النفط الكويتي (معدل سعر البرميل للنفط الكويتي بلغ 71 دولار أمريكي خلال 9 شهور) ليتوقع أن تحقق الموازنة العامة فائضاً ما بين (0.5 - 1.5) مليار د.ك، ولكن هناك احتمال أن يتحول الفائض إلى عجز في حال تراجع أسعار النفط إلى مستوى دون 50 دولار أمريكي خلال الثلاثة الشهور المتبقية من السنة المالية 2019/2018، خصوصاً في ظل عدم استقرار أسواق النفط العالمية.

قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2018 برفع معدل الفائدة أربع مرات لتصل إلى مستوى 2.50%

وفي نقطة أخرى خاصه بالسياسة النقدية، قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2018 برفع معدل الفائدة أربع مرات لتصل إلى مستوى 2.50%، وفي المقابل قام البنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم مرة واحدة فقط بمقدار ربع نقطة مئوية ليصبح 3%، وهو أمر يحسب للبنك في سياساته النقدية المرنة وكيفية تعاملها مع تغيرات أسواق العملات العالمية، بشكل يضمن المحافظة على استقرار مستوى المعيشة في البلد من خلال المحافظة على القوة الشرائية للدينار الكويتي، والحد من التضخم المستورد وإبقاء معدلاته ضمن حدود آمنة، والتحرك عندما تقتضي الحاجة باستخدام الأدوات المتاحة لديه للمحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية، وزيادة المدخرات المحلية باعتبارها المصدر الأساسي للائتمان المصرفي الذي يمكن من تعزيز دعائم النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وبرأينا أن عام 2019 هو استمرار للتحديات التي فرضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية المستجدة في العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، حيث أصبحت العوامل الجيوسياسية في العالم مؤثرة على نحو واسع في أسواق النفط، وأن عملية الوصول إلى التوازن بين العرض والطلب محفوفة بالمخاطر التي قد تعطل أثر العامل الرئيسي إلى هذا التوازن وهو الاتفاق الذي أبرمته منظمة أوبك. وفي ظل هذه التحديات والعراقيل التي تفرضها التغيرات السريعة وعدم استقرار أسعار النفط (الذي يرتبط مباشرة بالهيكل المالي للدولة ومدى قدرتها على تطبيق خططها التتموية على المدى الطويل)، ومن منطلق مبدأ أن السياسة تؤثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد والاقتصاد يؤثر على السياسة فهما وجهان لعملة واحدة، اتجهت القيادة السياسية إلى عقد اتفاقيات لتطوير الجزر الكويتية الخمس وربطها لتكون على مسار طريق الحرير، لتشكّل هذه الجزر منطقة استثمارية دولية وعالمية وذلك من خلال التعاون مع دولة الصين ودول الجوار. مثل هذه الخطوة الاستراتيجية الجريئة التي تبنتها الحكومة الكويتية سوف تعمل على تنمية الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل البديلة، وخلق فرص عمل جديدة، وتنفيذ المشروعات العملاقة التي تتوافق مع رؤية «كويت 2035»، مع تأكيدنا على أهمية مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ هذه الرؤية، وتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي عبر تخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات وتقليص أوجه الإنفاق الحكومي من خلال مبدأ الشراكة الفعلية بين القطاعين الحكومي والخاص.



مؤشرات قطاعات بورصة الكويت

تباين أداء مؤشرات قطاعات السوق خلال عام 2018 وذلك بالمقارنة مع مستويات تأسيس المؤشرات بتاريخ 1 أبريل 2018، حيث تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 14.8% ثم جاء قطاع النفط والغاز مرتفعاً بنسبة 14.4% ثم قطاع البنوك بنسبة 9.2%، في حين تراجع كل من قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 34.3% وتراجع قطاع التكنولوجيا بنسبة 21.4% وتراجع قطاع العقار بنسبة 12.4%.

احتلت قطاعات البنوك والصناعية والاتصالات المراتب الأولى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة منذ بداية شهر أبريل 2018 إلى نهاية عام 2018 بنسب 55%، 14% و10% على التوالي.

احتلت قطاعات البنوك والخدمات المالية والعقار المراتب الأولى من إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال الفترة منذ بداية شهر أبريل 2018 إلى نهاية عام 2018 بنسب 31%، 29% و20% على التوالي.

مؤشرات قطاعات السوق

القطاع	المؤشر		السعر إلى الربحية	السعر إلى القيمة الدفترية	العائد الجاري	العائد على حقوق الملكية
	نسبة التغير	31-Dec-18				
النفط و الغاز	▲ 14.4%	1,144	15.3	1.1	3.5%	7.0%
المواد الأساسية	▲ 14.8%	1,148	16.3	1.2	3.7%	7.6%
الصناعية	▼ -4.6%	954	14.4	1.2	2.1%	8.0%
السلع الاستهلاكية	▼ -34.3%	657	15.4	1.2	4.5%	7.7%
الرعاية الصحية	▼ -4.3%	957	114.2	5.0	0.9%	4.4%
الخدمات الاستهلاكية	▼ -5.5%	945	23.3	1.1	3.3%	4.6%
الاتصالات	▼ -11.5%	885	11.7	1.2	7.4%	10.2%
البنوك	▲ 9.2%	1,092	16.3	1.5	2.8%	9.4%
التأمين	▲ 0.8%	1,008	11.3	1.0	3.5%	8.4%
العقار	▼ -12.4%	876	20.2	0.7	1.3%	3.3%
الخدمات المالية	▼ -6.4%	936	12.0	0.6	3.1%	5.0%
التكنولوجيا	▼ -21.4%	786	8.0	0.8	0.0%	9.7%

* ملاحظة: نسبة التغير عن تاريخ تأسيس المؤشر في 1 إبريل 2018

تصدر قطاع المواد الأساسية قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة 14.8%

نشاط قطاعات السوق

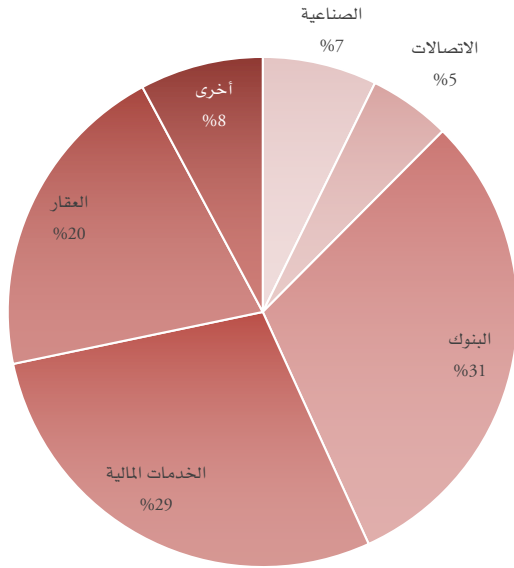
القطاع	القيمة		الكمية	
	31-Dec-18	نسبة التغير	31-Dec-18	نسبة التغير
النفط و الغاز	14,949,390	n/a	442,968,578	n/a
المواد الأساسية	120,391,643	n/a	187,831,162	n/a
الصناعية	472,027,022	n/a	1,178,115,773	n/a
السلع الاستهلاكية	31,684,165	n/a	97,783,688	n/a
الرعاية الصحية	1,475,517	n/a	1,433,579	n/a
الخدمات الاستهلاكية	59,977,544	n/a	513,427,574	n/a
الاتصالات	329,190,986	n/a	845,107,889	n/a
البنوك	1,827,789,232	n/a	4,989,770,457	n/a
التأمين	6,343,523	n/a	24,436,319	n/a
العقار	172,827,086	n/a	3,320,119,167	n/a
الخدمات المالية	310,651,332	n/a	4,636,301,685	n/a
التكنولوجيا	275,062	n/a	2,304,646	n/a

* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول لقطاعات السوق استحدثت في تاريخ 1 إبريل 2018

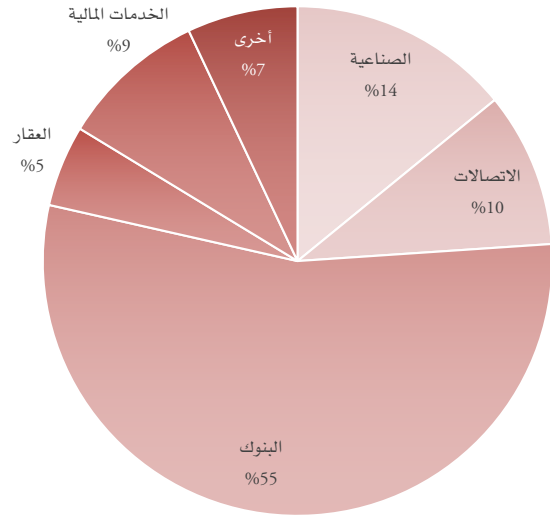
المصدر: تومسون رويترز وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



نشاط السوق الأول

تصدر سهم بيت التمويل الكويتي قائمة الشركات الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بقيمة تداول بلغت 641.6 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقاً عند سعر 611 فلس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 16.7%.

وجاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثاني من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بقيمة تداول بلغت 632.9 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقاً عند سعر 834 فلس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 20.3%.

وجاء سهم شركة الاتصالات المتقلة بالمركز الثالث من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بقيمة تداول بلغت 380.9 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقاً عند سعر 449 فلس، محققاً ارتفاعاً بنسبة 3.5%.

مؤشرات السوق الأول

مؤشر	31-Dec-18	منذ التأسيس
مؤشر السوق الأول (ع.س)	5,267	5.3%
مؤشر السوق الأول (ع.ك)	5,894	17.9%

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر أبريل 2018

متغيرات السوق الأول

متغير	31-Dec-18	نسبة التغير
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	34,468,312	n/a
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	14,276,423	n/a

* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول لقطاعات السوق استحدثت في تاريخ 1 أبريل 2018



أداء شركات السوق الأول

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
بيت التمويل الكويتي	611	16.7%	641,613,086	1,113,700,759
بنك الكويت الوطني	834	20.3%	632,928,762	806,579,077
شركة الاتصالات المتقلة	449	3.5%	380,937,494	838,555,512
البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب)	204	4.0%	225,113,003	1,113,653,466
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	802	15.0%	211,933,116	264,566,954
بنك الخليج	252	5.9%	198,127,214	777,605,762
بنك الكويت الدولي	264	15.8%	133,957,426	548,173,504
بنك بوبيان	560	34.9%	110,926,863	216,337,796
الشركة المتكاملة القابضة	840	0.0%	103,828,283	117,588,473
شركة بوبيان للبتروكيماويات	975	45.5%	99,804,240	110,110,826
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	158	5.3%	84,974,939	528,742,245
بنك برقان	278	-4.9%	81,327,795	301,650,863
بنك وربة	210	-1.3%	66,649,563	307,631,108
شركة المياني	606	-9.7%	46,109,263	71,232,488
شركة ميزان القابضة	500	-35.5%	36,235,375	53,083,559
شركة مشاريع الكويت القابضة	208	-34.8%	29,913,526	128,153,652
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	76.8	-36.0%	25,562,676	257,532,952

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2017

نشاط السوق الرئيسي

في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة المدار للتمويل والاستثمار قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2018 محققا مكاسب بلغت نسبتها 577.4% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017 لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقا عند سعر 167.0 فلس، وتبعه سهم شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن حيث ارتفع خلال عام 2018 محققا مكاسب بلغت نسبتها 105.3% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017 لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقا عند سعر 432 فلس.

تصدر سهم شركة المدار للتمويل والاستثمار قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا خلال عام 2018 محققا مكاسب بلغت نسبتها 577.4%

في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة إدارة الأملاك العقارية - ريم قائمة الشركات الأكثر تراجعا خلال عام 2018 متراجعا بنسبة 63.7% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017 لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقا عند سعر 180 فلس، وتبعه سهم شركة دانة الصفاة الغذائية حيث تراجع خلال عام 2018 بنسبة 60.3% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017 لينتهي بذلك تداولات عام 2018 مغلقا عند سعر 38.1 فلس.

في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة هيومن سوفت القابضة الأسهم الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2018 بقيمة تداول بلغت 105.4 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات الفترة مغلقا عند سعر 3,280 فلس، ومتراجعا بنسبة 13.1% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017، وتبعه سهم شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن بقيمة تداول بلغت 53.3 مليون د.ك، لينتهي بذلك تداولات الفترة مغلقا عند سعر 432 فلس، مرتفعاً بنسبة 105.3% مقارنة مع إقبال نهاية عام 2017.



مؤشرات السوق الرئيسي

منذ التأسيس	31-Dec-18	(نقطة)
▼ -5.8%	4,712	مؤشر السوق الرئيسي (ع. س)
▲ 3.1%	5,157	مؤشر السوق الرئيسي (ع. ك)
* ع. ك : عائد كلي	* ع. س : عائد سعري	* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية شهر أبريل 2018

متغيرات السوق الرئيسي

نسبة التغير	31-Dec-18	
n/a	53,955,062	المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)
n/a	3,927,661	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)
* ملاحظة: نطاق متغيرات التداول لقطاعات السوق استحدثت في تاريخ 1 أبريل 2018		

الشركات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة المدار للتمويل والاستثمار	167.0	577.4%	21,938,696	216,378,441
شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	432.0	105.3%	53,281,423	143,868,149
يونيكاب للاستثمار والتمويل	79.0	87.6%	4,453,803	89,951,182
شركة أموال الدولية للاستثمار	62.0	84.0%	3,726,601	69,353,353
الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات	230.0	62.4%	5,362,888	23,595,602
* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2017				

الشركات الأكثر انخفاضاً بالنسبة للتغير في سعر السهم

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة إدارة الأملاك العقارية - ريم	180.0	-63.7%	65,809	310,245
شركة دانة الصفاة الغذائية	38.1	-60.3%	3,273,783	53,658,536
شركة ايفا للفنادق والمنتجعات	89.0	-58.3%	123,528	1,088,569
شركة مجموعة الراي الإعلامية	61.0	-48.3%	2,751,605	29,573,060
شركة أجوان الخليج العقارية (ش.م.ك.ع)	18.2	-43.0%	13,689,869	592,693,502
* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2017				

أعلى 5 شركات تداولاً من حيث القيمة

الشركة	سعر الإقبال (فلس)	نسبة التغير	القيمة (د.ك.)	الكمية (سهم)
شركة هيومن سوفت القابضة	3280.0	-13.1%	105,400,916	32,927,325
شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	432.0	105.3%	53,281,423	143,868,149
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	134.0	-15.2%	49,313,251	390,252,802
بنك الإثمار (ش.م.ب)	25.0	-41.7%	44,700,075	1,089,845,494
شركة أعيان للإجارة والاستثمار	37.3	4.9%	39,119,183	1,161,187,323
* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية 2017				



التحليل التقني لبورصة الكويت



التحليل التقني لبورصة الكويت

المؤشر العام يغلق على صعود بمعدل 1.6%

أنهى مؤشر السوق العام لبورصة الكويت تداولاته لعام 2018 على صعود واضح بلغ 80 نقطة تقريبا بمعدل 1.6%، وذلك بالمقارنة مع سعر التأسيس البالغ 5,000 نقطة.

أداء مؤشر السوق العام خلال 2018

منذ التأسيس حتى نهاية 2018					
التاريخ	الأدنى	التاريخ	الأعلى	التغير (%)	التغير (نقطة)
28/05/2018	4,718.0	08/08/2018	5,292.00	1.59	79.56

مؤشر السوق الأول يغلق على صعود بمعدل 5.4%

أنهى مؤشر السوق الأول لبورصة الكويت تداولاته لعام 2018 على صعود كبير بلغ 267 نقطة تقريبا بمعدل 5.4%، وذلك بالمقارنة مع سعر التأسيس البالغ 5,000 نقطة.

أداء مؤشر السوق الأول خلال 2018

منذ التأسيس حتى نهاية 2018					
التاريخ	الأدنى	التاريخ	الأعلى	التغير (%)	التغير (نقطة)
28/05/2018	4,670.2	08/08/2018	5,472	5.35	267.36

مؤشر السوق الرئيسي يغلق على تراجع بمعدل 5.2%

أنهى مؤشر السوق الرئيسي لبورصة الكويت تداولاته لعام 2018 على تراجع كبير بلغ 261 نقطة تقريبا بمعدل 5.2%، وذلك بالمقارنة مع سعر التأسيس البالغ 5,000 نقطة.

أداء مؤشر السوق الرئيسي خلال 2018

منذ التأسيس حتى نهاية 2018					
التاريخ	الأدنى	التاريخ	الأعلى	التغير (%)	التغير (نقطة)
07/11/2018	4,658.0	01/04/2018	5,039.2	-5.23	-261.44

تداولات البورصة

جاء أداء مؤشرات بورصة الكويت متباينا خلال عام 2018 كما يتضح لنا من الجداول أعلاه، حيث نجح كل من المؤشر العام ومؤشر السوق الأول في تحقيق مكاسب سوقية متباينة بلغت نحو 80 و267 نقطة بمعدل 1.6% و5.4% على التوالي، وذلك بالمقارنة مع سعر تأسيس هذه المؤشرات البالغ مستوى 5,000 نقطة، في حين ظل أداء مؤشر السوق الرئيسي منفردا ضمن نطاق الأداء السلبي خاسرا نحو 261 نقطة بمعدل 5.2%.

ولعل هذا التباين الكبير بين أداء مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق الرئيسي يعكس مدى توجه المستثمرين نحو هذه الشريحة دون غيرها، حيث أن أغلب شركات هذا المؤشر مدرجة ضمن مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية، وهو ما جعل أسهم شركات السوق الأول تستحوذ على نحو 82% من إجمالي قيم تداول البورصة منذ بدء العمل بالمؤشرات الجديدة.

من الرسم البياني للمؤشر العام على الفاصل الزمني الشهري، نجد أن تداولات المؤشر العام شهدت ثلاث موجات من الحركة خلال 2018، حيث تراجع المؤشر بشكل واضح إلى 4,718 نقطة بمعدل 5.6% ما يقارب 282 نقطة وذلك بالمقارنة مع مستوى التأسيس البالغ 5,000 نقطة، وذلك بالتزامن مع دخول هذا المؤشر حيز



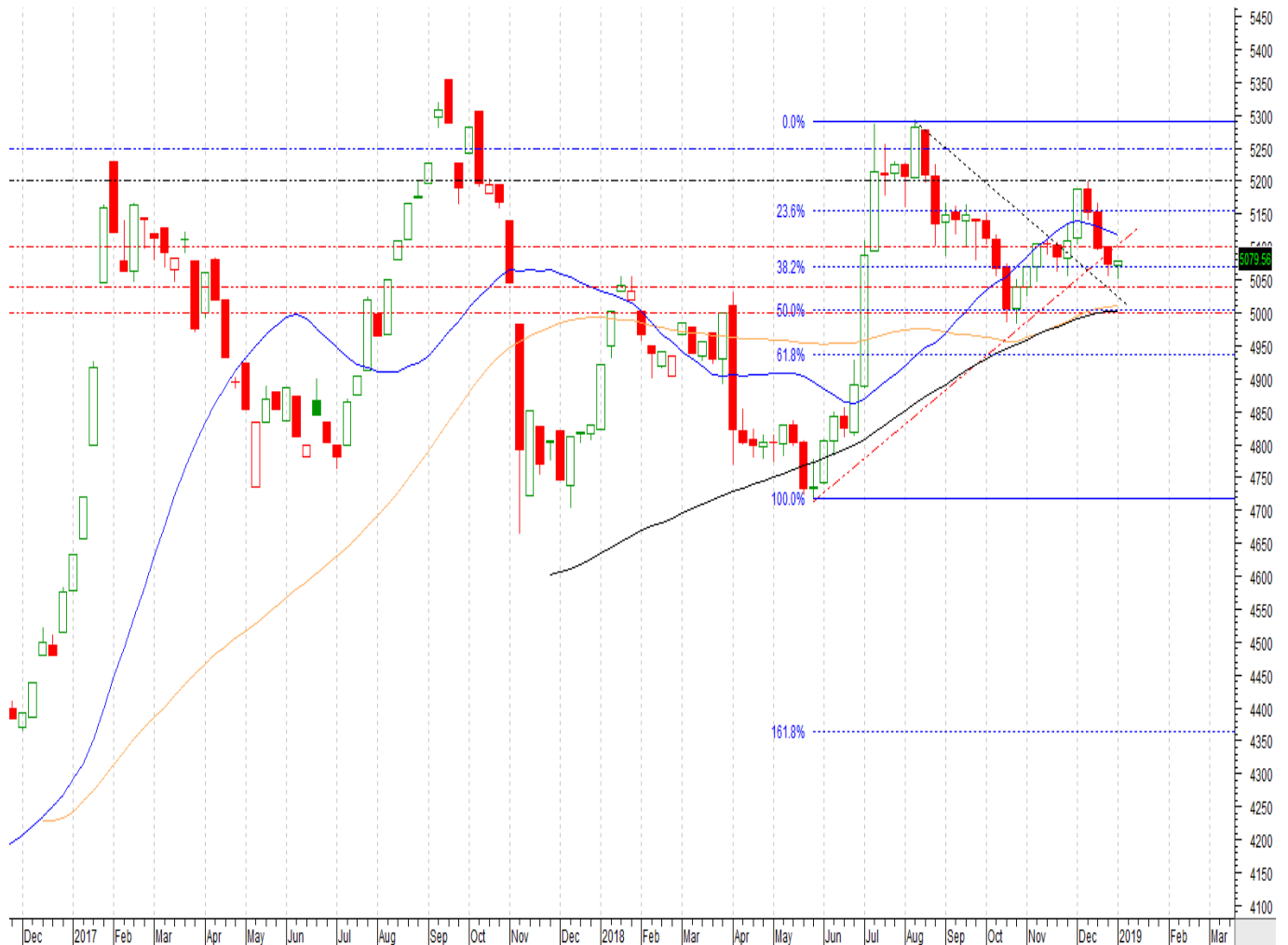
التطبيق مطلع شهر أبريل وحتى أواخر شهر مايو الماضي، وبعد هذا التراجع نجح المؤشر في عكس الاتجاه والدخول في سلسلة من الصعود المتتالي وصولاً إلى مستوى 5,292 نقطة تقريباً خلال شهر يونيو وحتى أوائل شهر أغسطس الماضي، محققاً بذلك مكاسب سوقية بلغت 574 نقطة بمعدل 12% تقريباً، ثم جاءت موجة التراجع الثانية نتيجة الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح التي سيطرت على سلوك المتداولين، وهو ما دفع بالمؤشر إلى التراجع نحو مستوى 4,984 نقطة، لكن المؤشر سرعان ما تماسك مرة أخرى ونجح في تقليص هذه الخسائر مع إغلاقه عند مستوى 5,080 نقطة تقريباً، وبهذا الإقبال تكون بورصة الكويت قد ودعت عام 2018 بكل ما فيها من أحداث.

الأداء المتوقع للمؤشر العام
يميل إلى الإيجابية على المدى
المتوسط، حيث أن المؤشر لا يزال
لديه القدرة على الصعود نحو
مستوى 5,300 نقطة

وطبقاً للمؤشرات الفنية المستخدمة فإن مستوى 5,000 نقطة لا يزال يعتبر دعماً رئيسياً للمؤشر سواء على الفاصل الزمني اليومي أو الأسبوعي، وفي المقابل يواجه المؤشر مقاومة هامة عند مستوى 5,180 - 5,200 نقطة، لذا فإن أي صعود حقيقي للمؤشر مرهون باختراق هذه المستويات، كما أن اختراق المؤشر لمستوى 5,100 نقطة يعتبر إشارة أولية إيجابية على قدرته لمواصلة الصعود نحو مستوى 5,200 نقطة. وعلى الجانب العكسي فإن كسر المؤشر لمستوى الدعم 5,050 نقطة والبقاء دونه قد يدفع المؤشر لمزيد من التراجع نحو مستوى 5,000 نقطة مرة أخرى.

وبوجه عام فإن الأداء المتوقع للمؤشر العام يميل إلى الإيجابية على المدى المتوسط، حيث أن المؤشر لا يزال لديه القدرة على الصعود نحو مستوى 5,300 نقطة، كما أن نجاح المؤشر في الصعود والبقاء فوق مستوى 5,200 نقطة سوف يعزز من هذه الإيجابية المتوقعة، وفي حالة أي تراجع للمؤشر دون كسر مستوى 5,000 نقطة لن يحمل أي تغيير جوهري تجاه هذه الرؤية الإيجابية.

الرسم البياني لمؤشر السوق العام لبورصة الكويت على الفاصل الزمني الأسبوعي





ملخص نشاط الأسواق الخليجية



مقارنة أسواق الخليج*

جاء أداء أسواق الخليج متبايناً خلال عام 2018 مقارنة مع نهاية عام 2017، حيث تصدر السوق القطري قائمة الأسواق الخليجية المرتفعة إذ أنهى تداولات 2018 بارتفاع قدره 20.8%، ومن ثم سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 11.7%، ومن ثم السوق السعودي بنسبة 8.3%، ثم بورصة الكويت (المؤشر العام) بنسبة 1.6%، في حين تراجع كل من سوق دبي المالي بنسبة 24.9%، ثم سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 15.2%.

المؤشرات الخليجية		
المؤشر	نسبة التغير	عن بداية السنة
31-Dec-18		
بورصة الكويت (مؤشر السوق العام)	5,080	1.6% ▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الأول)	5,267	5.3% ▲
بورصة الكويت (مؤشر السوق الرئيسي)	4,739	-5.2% ▼
السوق المالية السعودية	7,827	8.3% ▲
بورصة قطر	10,299	20.8% ▲
بورصة البحرين	1,337	0.4% ▲
سوق مسقط للأوراق المالية	4,324	-15.2% ▼
سوق دبي المالي	2,530	-24.9% ▼
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	4,915	11.7% ▲

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية سنة 2017
** تم تأسيس مؤشرات بورصة الكويت في تاريخ 1 أبريل 2018 (نسبة التغير عن بداية السنة)

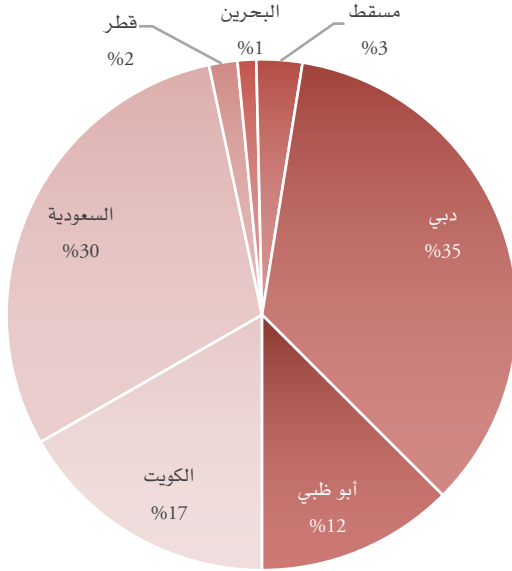
أداء الأسواق الخليجية

القيمة بالدولار الأمريكي (000)	مجموع قيم التداول	معدل القيمة اليومي	نسبة التغير	مجموع كمية التداول	معدل الكمية اليومي
بورصة الكويت	13,526,180	55,209	-27% ▼	21,333,090	87,074
السوق المالية السعودية	230,728,699	926,621	-6% ▼	38,259,634	153,653
بورصة قطر	20,719,662	79,999	25% ▲	2,296,865	8,868
بورصة البحرين	888,259	3,430	49% ▲	1,507,703	5,821
سوق مسقط للأوراق المالية	1,889,909	7,269	-23% ▼	3,707,807	14,261
سوق دبي المالي	16,463,880	63,567	-52% ▼	44,624,903	172,297
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	11,593,711	44,763	26% ▲	15,984,380	61,716

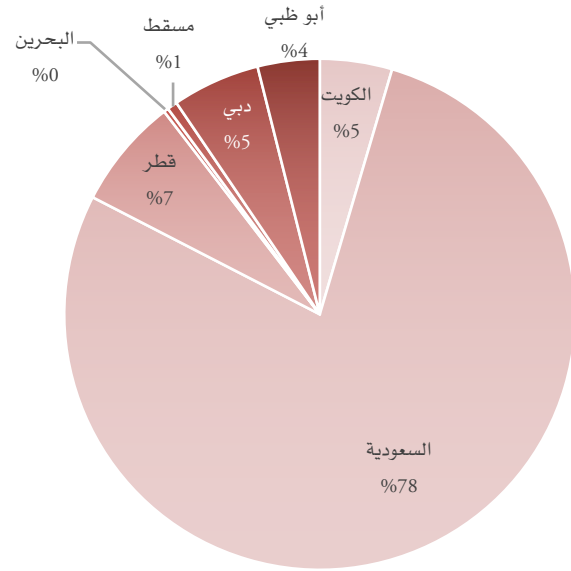
* ملاحظة: نسبة التغير عن أداء عام 2017



كمية الأسهم المتداولة



قيمة الأسهم المتداولة



خلال عام 2018 واصل السوق السعودي استحوازه على الجزء الأكبر من نشاط التداول في أسواق الأسهم الخليجية، حيث بلغت حصة إجمالي القيمة المتداولة في السوق نسبة 78% من إجمالي قيمة التداولات في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 230 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت حصة أسواق الإمارات 9% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 28 مليار أمريكي، فيما بلغت حصة سوق قطر 7% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 20.7 مليار دولار أمريكي، كما بلغت حصة بورصة الكويت 5% من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية أو ما يعادل 13.5 مليار دولار أمريكي.



شركة الاستثمارات الوطنية
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه ولا ينبغي الاعتماد عليه لأي غرض آخر. وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم إرساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية. على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من المصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أو غير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

شركة الاستثمارات الوطنية

شرق، شارع المنتبي، مبنى الخليجية | ص. ب 25667 - الصفاة 13117 - الكويت

تلفون: +965 2226 6666 | فاكس: +965 2226 6793